مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد 09 / العـدد: 01 (2025)، ص 96 - 114

أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

-دراسة قياسية للفترة (1990-2021) باستخدام نموذج ARDL-

The impact of coordination between monetary and fiscal policies on supporting economic growth in Algeria- An econometric study for the period (1990-2021) using a model ARDL -

بومغادية سهام*[1]، صوفان العيد[2]

[1] مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، sihem.boumeghdia@univ-jijel.dz

[2] مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، elaid_soufane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/02/16 **تاريخ القبول: 2025/05/15**

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية الى قياس اثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2021، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL ، وخلصت نتائج الدراسة القياسية الى وجود علاقة توازنيه مشتركة طويلة الاجل بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية والنمو الاقتصادي، وأن قيمة معامل تصحيح الخطأ ECMعلى سالبة ومعطوبة، اضافة الى وجود علاقة احصائية متباينة الاتجاه (طردية أو عكسية) بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، كما أثبتت نتائج الاختبارات ملائمة النموذج المقدر خلوه من المشاكل القياسية كافة ومقدرته العالية على التنبؤ وفقا لاختبار معامل ثايل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، التنسيق، النمو الاقتصادي، نموذجARDL.

تصنيف JEL: E52, E62, O47, O55, C50.

Abstract:

This research paper aimed to measure the impact of coordination between monetary and fiscal policies in supporting economic growth in Algeria during the period 1990-2021, using the autoregressive lagged distributed time lags (ARDL) methodology. The results of the standard study concluded that there is a long-term joint equilibrium relationship between the indicators of monetary and fiscal policies and growth. Economic, and that the value of the error correction factor (ECM) is negative and negative, in addition to the existence of a statistical relationship of varying direction (direct or inverse) between the indicators of monetary and financial policies in influencing the gross domestic product, and the results of the tests proved the suitability of the estimated model, that it is free of all standard problems and its high ability to Prediction according to the Thiel coefficient test .

Key Words: *Monetary policy, fiscal policy, coordination, economic growth, ARDL.*

JEL Classification : *E52, E62, O47, O55, C50*

* المؤلف المرسل: بومغادية سهام، الإيميل : sihem.boumeghdia@univ-jijel.dz

1. مقدمة:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي لا طالما شغلت افكار الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم، وواضعي القرارات الاقتصادية باعتباره من أهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية لكل دولة، ويعد تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادي ضمن سلم الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها وخصوصا عندما يتعلق الامر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

ومن أجل الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مقبولة طرحت إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق هذا الهدف، حيث تعتبر السياستان النقدية والمالية أهم وسيلتين في يد صانعي السياسة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويعزى سبب ذلك كون ان هاتين السياستين تكملان وترتبطان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود توافق بين الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية، بالشكل الذي يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما من أجل سهولة تحقيق الاهداف المرجوة ومعالجة الاختلالات ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكما هو معلوم، فإن الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو قامت بعدة اصلاحات بهدف تغير الوضع الاقتصادي من حالة حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي الى حالة أفضل، وفي إطار هذه الاصلاحات عرفت السياستان النقدية والمالية تعديلات جذرية هدفت الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة ابراز دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من *1990-2021*.

1.1.الاشكالية: تكمن مشكلة الدراسة التي نسعى الى معالجتها في السؤال الرئيسي التالي:

إن السياسات النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها فاعلية في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وإن الأحداث المتسارعة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة جاءت للحديث عن أهمية التنسيق بين هاتين السياستين وتحديد أهم الإجراءات المتبعة من قبل راسمي هذه السياسات لتفادي وعلاج المشاكل الاقتصادية، لذلك ارتأينا طرح الاشكالية التالية: **ماهو أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؟**

وانطلاقا من السؤال الجوهري وبغرض الإلمام بموضوع الدراسة ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

-فيما يتمثل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؟، وكيف يتم؟

-ماهي دواعي التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؟ وماهي شروطه؟

-ما هو دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2.1.فرضيات الدراسة: من خلال الاشكالية السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

-ان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك عن طريق حسن اختيار المزيج الامثل بين السياستين بما يناسب طبيعة وظروف اقتصاد البلد يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابيا في النمو الاقتصادي؛

-هناك علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي؛

-وجود علاقة احصائية متباينة الاتجاه (طردية أو عكسية) بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

3.1.أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تحديد الدور الكبير للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والوصول لأهداف المرسومة للاقتصاد الوطني، وكذا محاولة قياس واختبار أثر التنسيق بين السياسة النقدية والمالية على نمو الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نموذج *ARDL* كدراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري للفترة (*1990-2021*).

4.1.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

-بيان أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؛

-قياس التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثرها الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

5.1.منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: بغية تحقيق الهدف المتوخى من هذه الدراسة ومحاولة اثبات فرضياته فقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الوصفي في توصيف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتماد الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(*1990-2021*) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (*ARDL*).

6.1.الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي كان هدفها المقارنة بين أثر السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة كل منهما بالنسبة للأخرى، ونذكر منها:

1-دراسة (سلمان، 2021):بعنوان إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ،حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي وتحليلها من خلال أدوات السياستين المالية والنقدية للمدة(2004 – 2020) باستخدام متغيرات كلية متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة، وذلك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي(*VAR*) وأنموذج الانحدار الذاتي غير المقيد(*SVAR*)، وتوصلت الدراسة إلى أن التوجهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية لم تعمل على منهج إيجاد مصادر متنوعة للعائد المالي بل اعتمد على العائد النفطي، وهذا يدل على افتقاد الموازنة العامة للمرونة في مواجهة تقلبات العائد المالي النفطي واهمال باقي القطاعات، وتوصل كذلك إن التنسيق بين السياستين كان واضحا في التأثير على الناتج والبطالة والتضخم، وإن مضاعف السياسة المالية أكبر من مضاعف السياسة النقدية طبقا للاختبارات القياسية المطبقة.

2-دراسة (بوسيكي و عيساني، 2019): بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر *2000-2018* ،حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، وتحديد الاكثر فعالية من خلال نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية والنقدية في الجزائر وتم تحديد بيانات فصلية للفترة الممتدة من *2000 -2018* حوالي *76* بيانات مشاهدة وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ *ECM* ويضمن النموذج المتغيرات كل من الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود، الانفاق العام، وبينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير عرض النقود على النمو الاقتصادي ووجود تأثير الإنفاق العام

على النمو الاقتصادي وهذا راجع لتركيبة النفقات العامة التي تتميز بهيمنة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز حيث أكدت الدراسة على أنه يجب إعادة التوجيه الانفاق نحو القطاعات التي تشجع الانتاجية.

3- دراسة (هيبور و طالب، 2022): بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من *1990-2020*،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة *1990-2020*،وركزت الدراسة على السياسة المالية من خلال إيرادات الجباية البترولية، والسياسة النقدية من عن طريق سعر إعادة الخصم وسعر الصرف وللوصول إلى أهداف الدراسة وتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *ARDL*، ومن نتائج الدراسة تبين وجود علاقة معنوية إيجابية إحصائية بين الايرادات الجباية البترولية والناتج المحلي الاجمالي مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما، وأيضا على عدم وجود علاقة إحصائية غير معنوية بالنسبة لمتغيرات الخاصة بالسياسة النقدية حيث تؤثر بشكل ضعيف على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات.

7.1.هيكل الدراسة: بناء على أهمية الدراسة تتم تقسيمها الى محورين أساسيين:

-الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والنمو الاقتصادي

-قياس درجة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على الناتج المحلي الاجمالي

2.الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والنمو الاقتصادي:

1.2. ماهية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية النمو الاقتصادي

1.1.2. مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية :

يشير مصطلح التنسيق بين السياستين النقدية والمالية إلى التفاهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام والسلطتين النقدية والمالية وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة، كما يشير إلى تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة (فيحان و نعمان، 2021، صفحة 88) .

ويرى *Reiter Stanley* بان التنسيق يشير الى العلاقة المتبادلة بين السلطتين المالية والنقدية واتخاذ إجراءات محددة وفق شروط معينة، تهيأ هذه الشروط البيئة المناسبة لكلا السياستين، بما يحقق الاهداف المشتركة للاقتصاد الكلي (Stanle, 2003, p. 139).

وعرف *Marszalek* التنسيق بين السياستين على أنها" الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى (البنك المركزي والحكومة)، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين (Marszalek, 2003, p. 48).

وعليه يعرف التنسيق بأنه عبارة عن التكامل والانسجام في مجمل والاجراءات والتدابير والقرارات النقدية والمالية الصادرة عن السلطتين مستقلتين وهما البنك المركزي والحكومة بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وتجنب حدوث الازمات وتحقيق الاهداف الاقتصادية العامة للدولة.

2.1.2.أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية : ترجع أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية إلى تجنب المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات النقدية والمالية وما يترتب على ذلك من انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما سلك صانعوا السياسة المالية طريقا وأصر واضعو السياسة النقدية على نهج طريق مغاير، الامر

الذي يدعو إلى تكامل كل من السياستين في الوصول إلى تحقيق الأهداف، فضلا عن عجز أي سياسة منفردة عن تحقيق الهدف المرتبط بها ما لم يوجد تنسيق بين أدوات كل من السياستين، ويمكن توضيح مبررات التأكيد على أهمية التنسيق بين السياسية النقدية والمالية في النقاط التالية (نعمان، 2021، صفحة 23):

- الاجراءات المالية تكون واسعة النطاق سواء من حيث الحجم أو من حيث المدى عكس محدودية الاجراءات النقدية باعتبار انحسار نطاقها في القطاع المصرفي؛
- يكون التنسيق نتيجة التغيرات في وضعية الميزانية عجزا أو فائضا وبالتالي التفاعل دائما مع السياسة النقدية من أجل تمويل العجز عن طريق إدارة الدين العام؛
-عادة ما توجه السياسة المالية لتشجيع النمو الاقتصادي بينما توجه السياسة النقدية للتحكم بالتضخم، وهنا الاشارة إلى التكامل بين السياستين لتحقيق الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية.
- تعدد الظواهر التي يتعرض لها الاقتصاد (ركود، انتعاش، وتغير الطلب) الامر الذي يستوجب تغيير أساليب المزج بين السياسات النقدية والمالية باستمرار وليس استخدام توليفة واحدة فقط.

3.1.2.أهداف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية : يتمثل الهدف الاساسي للسياسات النقدية والمالية تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ يتم تقليل التقلبات في العمالة والانتاج الاسعار والنمو المحتمل في الناتج الحقيقي الى أدنى حد ممكن، وعليه فان الاعتماد على سياسة اقتصادية لوحدها سواء أكانت السياسة المالية أو النقدية لا يكفي لتحقيق المزيج المستهدف من النمو الاقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن أجل تحقيق هذه الاهداف فأنه يتطلب أكثر من أداة واحدة ، الادوات النقدية التي تؤخذ من قبل البنك المركزي، والادوات المالية التي تستعملها وزارة المالية، وغالبا ما تتعارض اهداف واجراءات السياستين، لذا أصبح من الضروري وجود آلية للتنسيق بين السلطتين من اجل تحسين مستوى اداء الاقتصاد الكلي، ويتمثل الاساس المنطقي للتنسيق بين السياستين هو أن السياستين مرتبطتين ارتباطاً وثيقا ببعضهما، على الرغم من حقيقة ان السياستين تختلفان في بعض الاحيان من آليات الانتقال والوقت المشترك بينهما في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي.

إذ إن ضرورة التنسيق بين السياستين والاهداف المؤسسية والتشغيلية المرتبطة بها مستمدة من الاهداف المترابطة الاتية (Hanif & Arby, 2008, p. 3):

- ✓ وضع أهداف ثابتة ومتفق عليها داخليا للسياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق نمو مستقر وغير تضخمي؛
- ✓ التنفيذ الفعال لقرارات السياسة العامة لتحقيق الاهداف المحددة للسياسات النقدية والمالية بكفاءة من خلال تبادل المعلومات الداعمة، والمناقشات الهادفة؛
- ✓ ضرورة قيام كل من البنك المركزي والحكومة بتبني سياسة مستدامة.

4.1.2.أنواع التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أربعة انواع من التوليفات الممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية، تتمثل فيما يلي (الخيكاني و الموسوي، 2015، صفحة 93،94):

- ❖ **سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية:** وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وفي نفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث ضرر بالاستثمار وبالتالي بالنمو في الأجل الطويل، لكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة؛

- **سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية:** هذه التوليفة قد تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار هذه تتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض عن الانخفاض في الانفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل؛
- **سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية:** فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الاشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو؛
- **سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية:** تستخدم هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

5.1.2.شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط توفر (بن قدور و يبرير، 2018، صفحة 60،61):

أ-وضوح السياستين النقدية والمالية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

ب-المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

والتعاون بين السلطات النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

2.2.العلاقة بين السياستين النقدية والمالية:

تعتبر السياسة النقدية والمالية من العناصر الاساسية للسياسة الاقتصادية للبلد، اذ يمكن ان تكون السياسة المالية داعمة ومساندة للسياسة النقدية أو بالعكس، حيث ترتبط السياستان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود تناسق بينهما، اذ هناك تكامل قوي ما بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية بشكل عام والنمو الاقتصادي على وجه الخصوص، والغاية من هذه العلاقة هي معالجة المشاكل الاقتصادية الموجودة في دولة ما وتحقيق أفضل النتائج وبأقل فترة ممكنة، يعود استخدام السياسة النقدية والمالية معا الى عدة أسباب (بلباس و الجويجاتي، 2022، صفحة 14):

1 -المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات النقدية والسلطات المالية وما يترتب عليها من إن قسامات واضطرابات اقتصادية، إذ يسلك صانعو السياسة النقدية طريقا، ويسلك صانعو السياسة المالية طريقا للسياسة النقدية نتيجة لتعاقب الحكومات المختلفة أي تغير الحكومات بسرعة

2-لاتستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات عند محاربتها لازمة التضخم والتوقعات المستقبلية، إذ لابد من تضامن السياسة المالية معها في هذه الامور ودفع عجلة الاستثمار إلى الامام؛

3-إن استخدام السياسة النقدية لتحقيق هدف معين مثل تخفيض المعروض النقدي لا يتم تحقيقه الا بالتنسيق مع السياسة المالية من خلال خفض الانفاق العام.

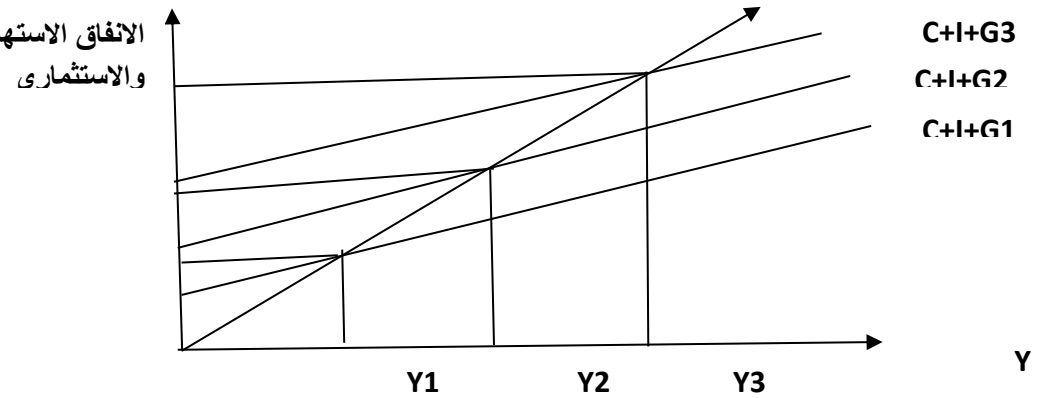
اضافة الى الاسباب السالفة الذكر التي تستوجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، هناك نقاط التقاء بين هاتين السياستين وتتمثل في النقاط التالية:

النقطة الأولى: وتتعلق بالقرض العام، فعقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر موردا من الموارد المالية في الميزانية الدولة، وكل هذه الاعتبارات تحددها السياسة المالية، أما شكل القرض أي سنداته من حيث الأجل القصير أم الطويل، سعر الفائدة وفئاته، فتتعلق بالسياسة النقدية (بن قدور و يبرير، 2018، صفحة 58)

النقطة الثانية: فهي تمويل العجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكمية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد المالية العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابله وحجمه وطريقة سداده فهي اعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية (مفتاح، 2005، صفحة 109).

3.2.التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لدعم النمو الاقتصادي: إن تكامل السياستين المالية والنقدية مع بعضهما البعض يؤدي لتحقيق الاستقرار والتوازن من جهة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وأما إذا حصل التضارب والتعارض فإن ذلك يؤدي لفوضى اقتصادية، ومن ثم تراجع معدلات النمو وتظهر البطالة وقد يترافق الركود بارتفاع الأسعار ويظهر الركود التضخمي، فإذا كانت الدولة في وضع اقتصادي غير مريح أو في وضع انخفاض معدل النمو فينبغي عليها جمع كافة الإجراءات ضمن سياسة اقتصادية عامة لدفع النمو قدماً إلى الأمام، وهذا الأمر يتطلب بالتأكيد تكامل الإجراءات النقدية مع الإجراءات المالية بحيث تساهم في زيادة معدل النمو (كنعان، 2011، صفحة 496،495) وهذا ما يظهر بالشكل البياني رقم (*01*) التالي :

الشكل رقم(*01*): التكامل بين الاجراءات النقدية والمالية لزيادة النمو الاقتصادي



المصدر: (كنعان، 2011، صفحة 496)

يلاحظ من الشكل رقم (*01*) ما يلي:

1-إن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) $C + I + G1$ إلى $C + I + G2$ قد أدى لزيادة حجم الدخل من y1 إلى y2 وهذا الامر يتطلب ما يلي:

1-زيادة الأجور الحكومية أو الأجور بشكل عام؛ 2-زيادة الإنفاق العام؛ 3-تخفيض الضرائب؛

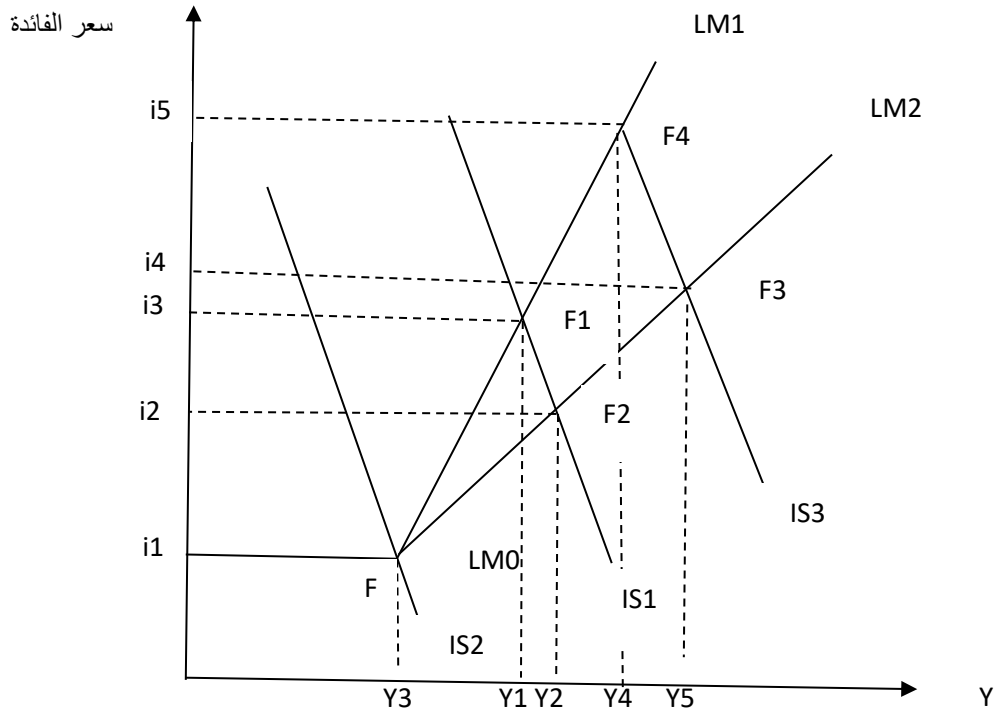
4-زيادة عرض النقد؛ 5-تخفيض سعر الفائدة؛ 6-زيادة حجم التسليف.

إن هذه الإجراءات المالية والنقدية هي التي تنقل المنحني C + I + G1 إلى C+ I + G2 ومن ثم تزيد الدخل نتيجة زيادة الاستثمار من y1إلى y2؛

2-إذا استمرت الدولة بنفس السياسة فإن هذه الإجراءات سوف تنقل المنحني من C + I + G2 إلى C + I + G3 أي سوف يزداد الناتج y2 إلى y3 وتكون هذه النتيجة بفضل التكامل بين الإجراءات المالية والنقدية، أما إذا حصل التعارض، أي زادت السياسة المالية الإنفاق العام وقامت السياسة النقدية برفع سعر الفائدة هذا يعني عدم زيادة الطلب الكلي، ومن ثم لا يمكن زيادة الدخل من y2 الى y3، بل سوف يظهر التضخم أو قد يظهر الركود التضخمي.

وإذا أردنا إظهار أثر الإجراءات المالية والنقدية بشكل واضح فإننا نلاحظها في الشكل رقم (02) التالي:

الشكل رقم(02): أثر التنسيق بين الاجراءات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي



المصدر: (كنعان، 2011، صفحة 498)

يلاحظ من الشكل (02) ما يلي (كنعان، 2011، صفحة 498):

- إن تقاطع IS1مع LM1 قد حدد حجم الناتج المتمثل في y1 وسعر الفائدة i3 وعندما زادت السياسة النقدية عرض النقد فقد تقاطعIS1 مع LM2 في النقطة F2 والتي تشير لزيادة الدخل من y1 إلى y2 وانخفاض سعر الفائدة من i3 إلى i2، هذا يعني تكامل الإجراءات النقدية مع الإجراءات المالية حيث تزايد الدخل وازداد معدل النمو الاقتصادي؛

-عندما قامت السياسة المالية بتخفيض الإنفاق العام فقد تراجع حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، ثم انتقل IS1 إلى IS2 والذي تقاطع مع LM0 في شكله الأفقي وهذا يعني انخفاض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له وانخفاض الدخل لـ y3 أدنى مستوى له، وهذا يشير إلى توفر الأموال لمن يرغب بالاقتراض لكن الأفراد ليس لديهم الإمكانية للشراء فينخفض معدل النمو ويحصل الركود وقد نتجت هذه الحالة عن التعارض بين السياستين المالية والنقدية؛

- إذا أرادت الدولة زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار وزيادة حجم التشغيل وزيادة حجم الناتج عليها استخدام إجراءات السياستين معاً للوصول إلى هذا الهدف، أي سوف يزداد حجم الإنفاق العام ويتم تخفيض الضرائب وتقدم الإعانات كسياسة مالية وبالمقابل سوف يزداد عرض النقد ويتم تخفيض سعر الفائدة وتمنح القروض للمستثمرين بهدف زيادة حجم الاستثمار وتشغيل العمال، إن هذه الإجراءات سوف ترفع IS2 الى IS3الذي يتقاطع

بدوره LM1في النقطةF4 حيث تشير إلى ارتفاع حجم الدخل من3y الى 4y وسعر الفائـدة من1i إلى4i وهي زيادة كبيرة في الناتج، لكن ارتفاع سعر الفائدة سـوف يخفـض الطلب على الاستثمار لذلك تقوم السياسة النقدية في هذا الظرف بزيادة عرض النقد من1LM الى2LM الذي يتقاطع بدوره IS3 في النقطة F3التي تشير إلى أجمل أنواع التكامل والتنسيق بين السياستين حيث تشير إلى ظهور زيادة جديدة في الناتج من 4y الى5y وانخفاض في سعر الفائدة5i إلى4i.

ويتحقق في الاقتصاد ما يلي (كنعان، 2011، صفحة 499):

- ✓ الوصول إلى حالة التشغيل الكامل؛
- ✓ عدم وجود عمال عاطلين عن العمل؛
- ✓ زيادة كبيرة في الدخل أدت لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين؛
- ✓ ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن ذلك لا يعد تضخماً، بل من أنـواع التحسن الاقتصادي نظراً لارتفاع الدخول الذي ترافق مع ارتفاع الأسعار؛
- ✓ زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ان هذه الحالة من التكامل والتنسيق بين السياستين قد أعطت آثارها الإيجابية في الاقتصاد الوطني.

3.قياس درجة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية و أثره على الناتج المحلي الاجمالي

لغرض قياس أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة *ARDL*، ذلك بالاعتماد على قاعدة البيانات السنوية المعتمدة لدى البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر خلال الفترة الممتدة من *1990-2021*.

1.3.نموذج ومتغيرات الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية، قياس اثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة*1990-2021*، وبالاستناد الى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة سنقوم بتقدير النموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة *ARDL*في صيغته الرياضية كالتالي:

$$LPIB=f\,(LM2,\ LM2/PIB,\ LTR,\ LDP,\ LRP,\ LDPI/PIB)$$

LPIB : لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (متغير تابع)

LM2 : لوغاريتم المعروض النقدي بالمفهوم الواسع (متغير مستقل)

LM2/PIB : لوغاريتم سيولة الاقتصاد (متغير مستقل)

LTR : لوغاريتم معدل اعادة الخصم (متغير مستقل)

LDP : لوغاريتم النفقات العامة (متغير مستقل)

LRP : لوغاريتم الايرادات العامة (متغير مستقل)

LDPI/PIB : لوغاريتم الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي (متغير مستقل)

2.3.اختبار جذر الوحدة (اختبار الاستقرارية): قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج *ARDL*وعرض نتائجه، نقوم بإجراء اختبار لاستقراريه لسلاسل الزمنية المستخدمة للتعرف على درجة التكامل لكل سلسلة، وهناك العديد من الطرق لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وقد اخترنا في دراستنا استعمال اختبار *Phillips-Perron* لاستقرارية أو سكون أدوات السياستين النقدية والمالية بالجزائر خلال المدة (*1990-2021*).

حيث تنص فرضيات اختبار*Phillips-Perron* (قيسميوري، *2021*، صفحة *300*):

الفرضية العدمية(*H0*):السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي غير مستقرة؛

الفرضية البديلة(*H1*):السلسلة ليس لها جذر الوحدة وبالتالي مستقرة.

الجدول رقم(01):نتائج اختبار*Phillip-Perron*

Variables	Original Variable (Level)			After one Difference		
	Intercep	InterⅭTren	None	Intercep	InterⅭTren	None
LPIB	12.077*** (0.0000)	- 2.5884 no (0 .2878)	3.7770 no (0.9999)	-4.8893*** (0.0004)	-12.386*** (0.0000)	-3.2712*** (0.0019)
LM2	-5.1525*** (0.0002)	0.1177 no (0.9960)	4.9388no (1.000)	-3.8500*** (0.0064)	-7.0175*** (0.0000)	-1.5026 no (0.1223)
LM2/PIB	-0.7542 no (0.8179)	-3.8364 no (0.0273)	0.5600 no (0.8317)	-5.9175*** (0.000)	-5.8910*** (0.000)	-5.5114*** (0.000)
LRP	-9.2935*** (0.000)	-1.7691no (0.6951)	2.8670 no (0.9984)	-5.7143*** (0.000)	-16.323*** (0.000)	-4.5751*** (0.000)
LDP	-3.9370*** (0.005)	-2.6215 no (0.2740)	2.7093 no (0.9976)	-4.2506*** (0.0024)	-5.1007*** (0.0014)	-3.2890*** (0.0018)
LTR	-1.0289 no (0.7303)	- 1.4082 no (0.8384)	-1.5626 no (0.1095)	-4.3761*** (0.0017)	-4.3672*** (0.0085)	-4.0558*** (0.0002)
LDPI/PIB	-1.0771 no (0.7121)	-0.1886 no (0.9904)	0.2239 no (0.6823)	-4.0433 *** (0.0040)	-4.2820** (0.0103)	-4.0984*** (0.0002)

(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

القيم التي بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية *p-value*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviwes12*.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول اعلاه والمتمثلة في دراسة استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختبار *Philips Perron* بأن جميع المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الاولى أي أنها متكاملة من الرتبة(1)، وهو ما يؤكد استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة*ARDL*.

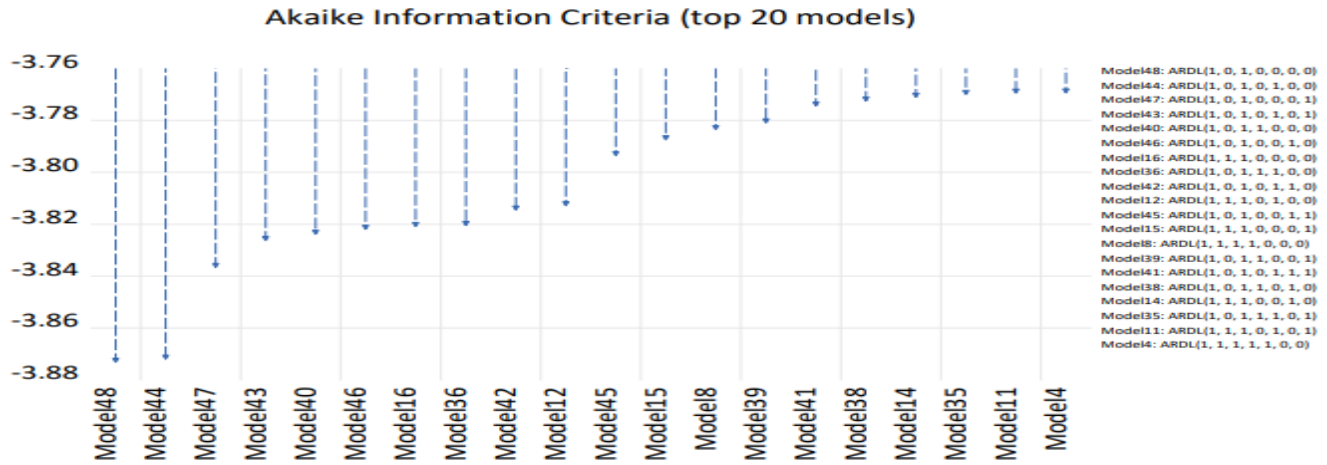
3.3قياس وتحليل أثر مؤشرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي

1.3.3-تحديد فترة الابطاء المثلى للنموذج:

نظرا لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى وضمن حدود الفرق الاول وعدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني فإنها تستوفي شروط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية*ARDL* ،وقبل تقدير العلاقة في الجانب الطويل والقصير وفق منهجية*ARDL* بين متغيرات الدراسة لابد من معرفة فترات الابطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبالاستعانة بمعيار *Akaike Information Critreia (top 20models)* كونه يحدد *20* فترة ابطاء لنماذج *ARDL*، لتحديد عدد فترات الابطاء الزمني (*Lag*) واختيار المدة الامثل للكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (*LM2, LM2/PIB, LDP, LRP, LTR, LDPI/PIB*) والمتغير التابع (*LPIB*).

لقد أظهرت نتائج اختبار عدد فترات الابطاء الزمني وفق معيار *Akaike*، أن أفضل نموذج لدراسة العلاقة الطويلة الاجل بين متغيرات السياسة النقدية والمالية ومعدل النمو الاقتصادي هو*ARDL*(1,0,1,0,0,0,0) ذلك اعتمادا على معيار *Akaike* ، وهوما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(03):فترات الابطاء المثلى حسب معيار *Akaike* لنموذج *ARDL*



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviwes12*.

2.3.3-التقدير الاولي للنموذج *ARDL*:

استنادا لنتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة يمكن تطبيق نموذج*ARDL* على البيانات المتوفرة في هذه الدراسة كما يوضحه الجدول رقم (*02*).

الجدول رقم (02): نتائج التقدير الاولي لنموذج *ARDL* للمتغير التابع *LPIB*

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 04/18/25 Time: 01:22
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LM2 LM2_PIB LRP LDP LTR LDPI_PIB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 64
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.305395	0.100915	3.026265	0.0062
LM2	0.352593	0.082469	4.275456	0.0003
LM2_PIB	-0.375141	0.078512	-4.778119	0.0001
LM2_PIB(-1)	0.234206	0.074519	3.142908	0.0047
LRP	0.315061	0.053333	5.907469	0.0000
LDP	-0.004790	0.062890	-0.076167	0.9400
LTR	0.077810	0.050894	1.528868	0.1405
LDPI_PIB	0.009157	0.012579	0.728009	0.4743
C	1.238333	0.454787	2.722885	0.0124

R-squared	0.999288	Mean dependent var	8.797158
Adjusted R-squared	0.999029	S.D. dependent var	0.994562
S.E. of regression	0.030995	Akaike info criterion	-3.872288
Sum squared resid	0.021135	Schwarz criterion	-3.455969
Log likelihood	69.02047	Hannan-Quinn criter.	-3.736579
F-statistic	3858.383	Durbin-Watson stat	1.761359
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج*Eviwes12*.

اذ تشير النتائج الواردة في الجدول رقم(02) إلى أن قيمة اختبار(*F-statistic*) والبالغة (3858.383) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى 1%، تعني أن النموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الاحصائية وعند مستوى معنوية 1%، أي أن جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية مجتمعة تؤثر معنوياً على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، فضلا عن ذلك فان النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية حيث اذ بلغت99,90%وهذا يعني أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي سببها متغيرات السياستين النقدية والمالية الواردة في النموذج، الامر الذي يقتضي بالانتقال الى الخطوات اللاحقة والخاصة بالتحقق من وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وفقا لنموذج *ARDL*من خلال اختبار الحدود.

3.3.3-اختبار التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود *Approach Testing Bounds*

فمن خلال حساب قيمة (*F-statistic*) ومقارنتها بالحدود الدنيا والعليا عند مستويات المعنوية المختلفة ومقابلة فرض العدم (*H0*)بالفرض البديل (*H1*)، فإذا كانت قيمة(*F-statistic*) أكبر من القيم الحرجة الجدولية فيتم رفض فرض العدم(*H0*) وقبول الفرض البديل(*H1*) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل.

الجدول رقم(*03*): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	84.76619	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	31		Finite Sample: n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews12*.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان (*F-statistic*) والمقدرة بـ84.7661 أكبر من القيم الحرجة الجدولية للحدود الدنيا(I0) والعليا (I1) اذا بلغا (2.27)و (3.28)عند مستوى المعنوية 5% على الترتيب ، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الاجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية (المعروض النقدي، سيولة الاقتصاد، معدل إعادة الخصم، الإيرادات العامة ،النفقات العامة، معدل الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي) وبين الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل.

وبناءا على ما أظهرته نتائج اختار الحدود*Bounds test* على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج فانه يمكن تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين متغيرات النموذج

4.3.3-تقدير العلاقة طويلة الاجل وتحليلها:

يعرض الجدول رقم(*04*) نتائج تقدير النموذج القياسي *ARDL*(1,0,1,0,0,0,0) الذي يبين أثر التكامل بين متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في الاجل الطويل، حيث يبين الجدول رقم(04) الجدول النموذج القياسي المقدر في الاجل الطويل هو:

الجدول رقم(04): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.507616	0.080766	6.285010	0.0000
LM2__PIB	-0.202900	0.102219	-1.984962	0.0598
LRP	0.453583	0.095332	4.757905	0.0001
LDP	-0.006896	0.091075	-0.075720	0.9403
LTR	0.112021	0.076948	1.455800	0.1596
LDPI_PIB	0.013183	0.017847	0.738684	0.4679
C	1.782786	0.535772	3.327507	0.0031
EC = LPIB - (0.5076*LM2 -0.2029*LM2__PIB + 0.4536*LRP -0.0069*LDP + 0.1120*LTR + 0.0132*LDPI_PIB + 1.7828)				

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews12*.

يمكن التعبير عن العلاقة طويلة الاجل وفق الصيغة الموالية المستخرجة من الجدول رقم(06):

$$EC=LPIB-(0,5076*LM2+0,2029M2/PIB+0,4536*LRP-0,069*LDP+0,1120*LTR+0.0132*LDPI/PIB+1.7828)$$

وتشير نتائج التقدير في الاجل الطويل الى مايلي :

-التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للمعروض النقدي $LM2$على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، أي وجود علاقة طردية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع المعروض النقدي بنسبة1% ارتفع النمو الاقتصادي بـــ 0.5076%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن ارتفاع المعروض النقدي يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي، من خلال دعم الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستهلاك التي تساهم في دعم العملية الانتاجية خاصة على المدى البعيد؛

- التأثير السالب وغير معنوي إحصائيا لسيولة الاقتصاد والنمو الاقتصادي$(LM2/PIB)$ في الاجل الطويل، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت سيولة الاقتصاد بنسبة1 %،فإن النمو الاقتصادي سوف ينخفض بـ 0,20%، ويمكن تفسير ذلك الى عدم كفاءة النظام المالي على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ؛

-التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، اي وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت الايرادات بنسبة 1 % ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.4535%وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن الايرادات العامة تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛

-التأثير السالب وغير معنوي إحصائيا للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، أي وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أنه كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1 % انخفض النمو الاقتصادي 0,006 %و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ويمكن تفسير ذلك الى تركيبة النفقات العامة في الجزائر التي تتميز بهيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز، حيث أن أغلب النفقات العامة في الجزائر كانت موجهة الى مشاريع غير منتجة و للإعانات والدعم الاجتماعي التي لا تعطي قيمة مضافة اقتصادية في تحفيز الاستثمارات بالإضافة الى ضعف الجهاز الانتاجي، وهذا يبين أن الحكومة الجزائرية غير ناجحة في توجيه انفاق حكومي فعال لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي ومنه تعزيز النمو الاقتصادي؛

-التأثير الموجب وغير معنوي إحصائيا لمعدل اعادة الخصم على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع معدل اعادة الخصم بنسبة1 % فإن النمو الاقتصادي يرتفع بـــ 0,11 %، وهي نسبة ضعيفة الشيء الذي يؤكد عدم فاعلية معدل إعادة الخصم في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع الدراسات الاقتصادية السابقة؛

-التأثير الموجب وغير معنوي إحصائيا لمعدل الدين العام الداخلي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، حيث كلما ارتفع الدين العام الداخلي بنسبة1 % فان النمو الاقتصادي يرتفعب0,013%، وتوضح هذه النتيجة على العلاقة الطردية بين الدين الداخلي العام و الناتج المحلي الإجمالي، اذ أن ارتفاع الديون الداخلية يكون سببه تمويل الانفاق الحكومي و هذا يؤدي الى ارتفاع مستوى الائتمان و الذي ينعكس في زيادة معدلات الاستثمار، وهذا الاخير يؤدي الى انعاش الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

5.3.3-تقدير العلاقة قصيرة الاجل:

يعرض الجدول رقم (05) نتائج تقدير النموذج القياسي ($ARDL(1,0,1,0,0,1,1$ الذي يبين أثر التنسيق بين متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الاجل القصير.

الجدول رقم(05): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل و نموذج تصحيح الخطأ(*ECM*)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/18/25 Time: 01:29
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2__PIB)	-0.375141	0.041073	-9.133460	0.0000
CointEq(-1)*	-0.694605	0.023232	-29.89813	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews12*.

حيث أظهرت نتائج التقدير في الاجل القصير مايلي :

-التأثير السالب والمعنوي إحصائيا لسيولة الاقتصاد*LM2/PIB*والنمو الاقتصادي في الاجل القصير، أي وجود علاقة عكسية بين سيولة الاقتصاد والنمو الاقتصادي، حيث كلما انخفضت سيولة الاقتصاد بـــ1 % ارتفع معدل النمو الاقتصادي بـــ0.3751 %ويمكن تفسير ذلك بعدم كفاءة وتطور النظام المالي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يعني عدم كفاءة أوضعف قدرة البنوك الجزائرية في حشد تعبئة المدخرات التي تعتبر من المحددات الهامة للإقراض المصرفي و بالتالي عدم قدرتها على منح وتوجيه القروض الى قطاعات اقتصادية منتجة تساهم في خلق قيمة مضافة التي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي؛

- معامل نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*)أو معامل التكامل المشترك يظهر بقيمة سالبة ومعنوي وتقدر قيمته بـ 0,694605-وهو يشير إلى مقدار التغير في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انحراف متغيرات السياستين النقدية والمالية في الاجل القصير عن قيمهم التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منهم، أي أن الناتج المحلي الاجمالي سيستغرق عام وأربعة أشهر ليعود إلى قيمته التوازنية بعد آثار الصدمات في مؤشرات السياستين النقدية والمالية لان سنة 1,4=1/0,694605.

4.3.الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق الى الاختبارات التشخيصية وهو ما سوف نبرزه فيما يلي:

1.4.3.اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي: *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test*

الجدول رقم(06): نتائج الارتباط التسلسلي بين البواقي *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test*

Prob.F (1.21)	*0.6692*	*F-statistic*	*0.18771650*
Prob.Chi-Square(1)	*0.6002*	*Obs*R-Squared*	*0.2746*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews12*.

يوضح لنا الجدول رقم (*06*) نتائج الارتباط التسلسلي بين البواقي *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ،اذ نلاحظ بان قيمة الاحتمالية لكل من *F-statistic* و *Obs*R-Squared* بلغت 0.6692و0.6002على التوالي وهي قيم غير معنوية و أكبر من*0,05* وهذا يعني النموذج يخلو من مشكلة الارتباطي التسلسلي بين البواقي.

2.4.3.نتائج اختبار فرضية ثبات التباين:

ان الجدول التالي يوضح نتائج اختبار (*Breusch-Pagan- Godfrey*) والذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية العدم الامر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين، حيث بلغت قيمة الاحتمالية لكل من *F-statistic* و *Obs*R-Squared* *0.3043* و*0.2767* على التوالي وهي قيم غير معنوية و أكبر من مستوى الدلالة المعنوية *5* % ،وهذا يعني ان النموذج يخلو من مشكلة ثبات التباين.

الجدول رقم (*07*):اختبار ثبات التباين *Breusch-Pagan- Godfrey*

Prob. F (8,22)	*0.3043*	*F-statistic*	*1.278251*
Prob.Chi-Square(8)	*0.2767*	*Obs*R-Squared*	*9.836969*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviwes12*.

3.4.3.اختبار مشكلة عدم التجانس التباين:

الجدول رقم(08): اختبار عدم تجانس التباين *ARCH*

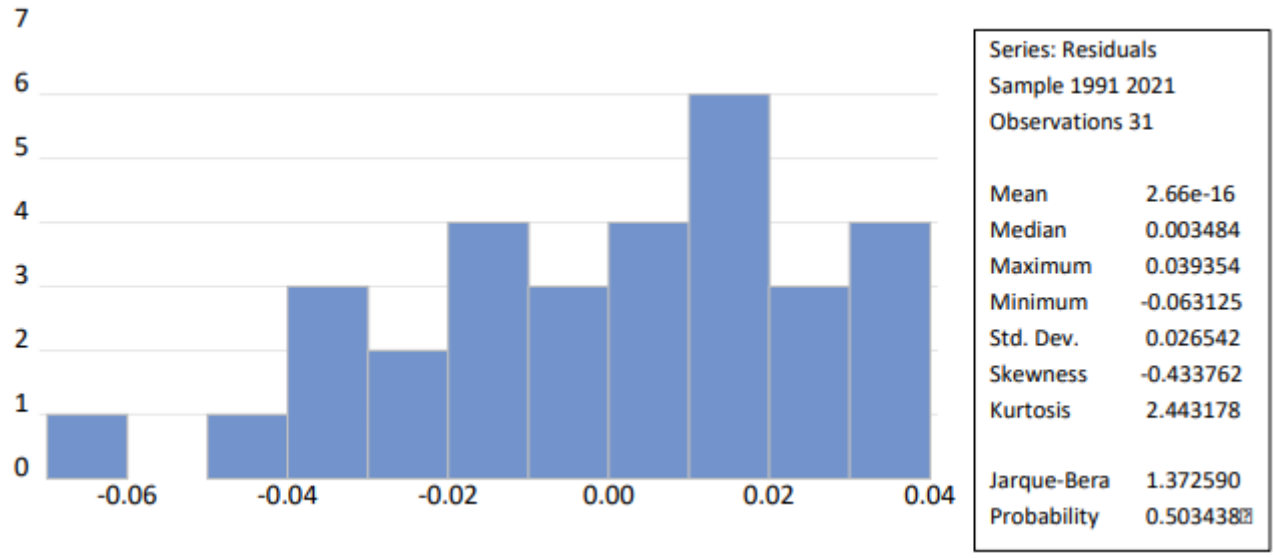
Prob. F (1,28)	*0.8004*	*F-statistic*	*0.065156*
Prob.Chi-Square (10)	*0.7918*	*Obs*R-Squared*	*0.069648*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviwes12*.

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ*ARCH* اذ نلاحظ بان قيمة الاحتمالية لـكل من-*F statistic* و*Obs*R-Squared* بلغت *0.8004* و*0.7918* على التوالي وهي قيم غير معنوية و أكبر من *0,05* وهذا يعني النموذج يعني ان النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

4.4.3.نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ: تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار(*Jarque-Bera*) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت بقيمة *1,3725* باحتمالية *0.5034* وهي أكبر من مستوى الدلالة5%وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (*04*): اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي



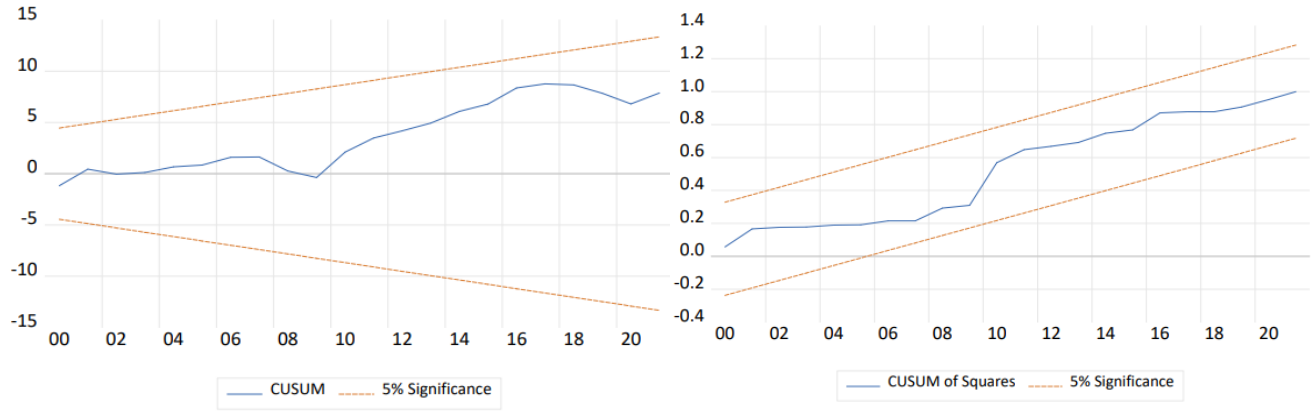
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviwes12*.

5.4.3.نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج *ARDL* المقدر:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي متغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج *CUSUM* وكذا مربعات بواقي النموذج

CUSUMSQ ، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة *VECM* لنموذج *ARDL* إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من *CUSUM* و *CUSUMSQ* داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(05):رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي *CUSUM* و*CUSUMSQ*



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج ***Eviwes12***.

كما هو ملاحظ في الشكل اعلاه ان التمثيل البياني لكل من *CUSUM Test*، و*CUSUM of Squares Test* وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وهذا يعني أن النموذج المستخدم مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة.

6.4.3.اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ: يعبر التنبؤ عن عملية تقدير لقيم متغيرات الظواهر الاقتصادية بناءا على الوضع الراهن وما هو متاح من معلومات، ومن أمثلة اختبارات التنبؤ اختبار ثايل *Theil* حيث تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان قيمة معامل ثايل أقرب إلى الصفر، وتكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل أقرب إلى الواحد الصحيح (الحسنين، 2019، صفحة 595).

والشكل رقم (06) يبين لنا نتائج اختبار *Theil*، حيث نلاحظ من خلاله أن قيمة معامل *Theil* تساوي 0.001525وهي قريبة من الصفر وهذا يعني ان النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة الدراسة، بحيث يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقا الى للأهداف المخططة.

الشكل رقم(06) : رسم بياني لنتائج اختبار *Theil*



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviwes12*.

4.الخاتمة:

استهدفت هذه الورقة البحثية الى معرفة تحليل وقياس أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDL*) بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة *1990-2021* ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء اختبار جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة مدى استقرارها وتحديد درجة تكاملها، ثم تم اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى القصير والمدى الطويل بإتباع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDL*)، كذلك تم إجراء عدد من الاختبارات لتقييم استقرار النموذج، وخلوه من عدد من المشكلات وقدرته على التنبؤ، وقد أسفرت نتائج الدراسة على النتائج والتوصيات التالية:

1.4.نتائج الدراسة:

1-أكدت نتائج الدارسة النظرية للبحث على ان التنسيق والاتفاق بين السلطتين النقدية والمالية على تحقيق هدف مشترك والمتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وذلك عن طريق حسن اختيار المزيج الامثل بين السياستين بما يناسب طبيعة وظروف اقتصاد البلد يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابيا في النمو الاقتصادي للبلد، كما ان التنسيق بينهما يجب ان يكون في إطار قواعد معينة تحكم عمل كل من السلطتين والتي تؤدي الى زيادة فاعلية التواصل بينهما بغية تبادل المعلومات بشكل أمثل وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

2-استقرار جميع متغيرات الدراسة مستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الاولى أي أنها متكاملة من الرتبة(1)، وهو ما يؤكد استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة*ARDL*؛

3-وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية وبين مؤشر النمو الاقتصادي فعندما تنحرف متغيرات السياستين النقدية والمالية في الاجل القصير عن قيمهم التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منهم فانه يتم تصحيح ما نسبته 69%من هذا الانحراف في السنة، أي أن الناتج المحلي الاجمالي سيستغرق عام وثلاثة أشهر ليعود إلى قيمته التوازنية بعد آثار الصدمات في مؤشرات السياستين النقدية والمالية لان1,4 سنة=0,694605 /1، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

4-أظهرت نتائج التحليل القياسي على قوة التأثير المتباينة الاتجاه لكل من مؤشرات السياسة النقدية والسياسة المالية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إذ ان المتغيرات المختارة فسرت أكثر من (*90* %) من العوامل المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي مما يعكس حسن التوصيف للنموذج وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

5-أظهرت نتائج الدراسة في الاجل الطويل التأثير الإيجابي والمعنوي للمعروض النقدي والايرادات العامة على النمو الاقتصادي، والتأثير الإيجابي وغير معنوي للدين الداخلي العام و معدل إعادة الخصم على النمو الاقتصادي والتأثير السلبي وغير معنوي للنفقات العامة وسيولة الاقتصاد على النمو الاقتصادي، أما في الاجل القصير التأثير والمعنوي لسيولة الاقتصاد على النمو الاقتصادي؛

6-أظهرت نتائج إجراء عدد من الاختبارات لتقييم استقرار النموذج وجودة نتائجه على خلوه من عدد من المشكلات التي تحد من إمكانية الاعتماد على نتائجه، وقد أشارت تلك الاختبارات إلى أن هناك استقرار في النموذج بناء على نتائج الأجلين القصير والطويل، وأنه لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، أو مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، أو مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي، كما أن النموذج يتمتع بمقدرة عالية على التنبؤ بمساره في المستقبل.

2.4. توصيات الدراسة:

1-ضرورة العمل على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، لأنه يؤدي زيادة فعالية عملهما أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بشكل خاص، بطريقة أفضل من عمل كل سياسة على حدى، إضافة الى ذلك تجنبا للآثار السلبية الناتجة عن التضارب بين أدوات السياستين؛

2-العمل على انشاء هيئة رقابية وتنظيمية مشتركة بين السلطتين النقدية والمالية التي تضمن تطبيق الاجراءات والترتيبات اللازمة لعملية التنسيق، والتي تعمل على تحقيق معدل مرتفع في النمو الاقتصادي وتوظيف عال، ومعدل تضخم منخفض واستحداث لجان عمل دورية مشتركة التي تعزز هذه العملية؛

3-العمل على سن وتحديث التشريعات المتعلقة بقوانين الاستثمار المحلي والاجنبي وتقديم تسهيلات وحوافز ضريبة واعانات للمستثمرين في القطاع الحقيقي بشكل خاص، وبالتالي سوف يؤدي الى توسيع دائرة الاستثمار في القطاع الحقيقي، الامر الذي يساهم في تعزيز مرونة الجهاز الانتاجي وكفاءته؛

4-على الدولة الجزائرية العمل على تطوير الاسواق المالية باعتبارها نافذة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومصدرا اساسيا للتوازن من خلال عمليات التمويل في النشاط الاقتصادي، كما أنها تزيد من فاعلية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، من خلال توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لغرض تمويل ذلك العجز، وقد يسهم تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي؛

5-التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي وذلك من خلال وضع برنامج لإصلاحات الاقتصادية حقيقة تتضمن زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال التحول التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري بدعم النمو القطاعي الانتاجي في كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات الامر الذي سيجعل الاقتصاد الوطني أقل عرضة للصدمات الخارجية؛

6-في إطار التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية في الجزائر ينبغي عليهما وضع رؤية استراتيجية اقتصادية مدروسة وفعالة بحيث تسهم في تطوير وتفعيل القطاعات الانتاجية من خلال الاستخدام الامثل للموارد النفطية والتي سوف تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي بشكل خاص وعلى مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام.

5.قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

حليمة بوسيكي، و العارم عيساني. (2019). أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(2000-2018). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 5(2)، 287-313.

صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية(المفهوم-الأهداف-الأدوات). الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

علي بن قدور، و محمد يبرير. (2018). السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي. الأردن: دار الايام للنشر والتوزيع.

علي فاهم جعفر سلمان. (2021). اشكالية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق(أطروحة دكتوراه). كلية الادارة و الاقتصاد، العراق: جامعة القادسية.

علي كنعان. (2011). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. سوريا: دار المنهل.

فوزية هيبور، و دليلة طالب. (2022). أثر السياسة المالية و النقدية عل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من1990-2020. مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، 12(2)، 131-157.

فيصل غازي بلباس، و أويس فخر الدين الجويجاتي. (جوان, 2022). تفاعل السياسة النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(1990-2020). مجلة تنمية الرافدين، 42(138)، 9-23.

كيفة قيسميوري. (2021). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)-دراسة تحليلة قياسية لحالة الجزائر1992-2018(أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

مروة عادل سعد الحسنين. (2019). دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في روندا خلال الفترة1970-2017. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 21(1)، 568-604.

مصطفى شكري نعمان. (2021). أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق لمواجهة الأزمات الاقتصادية للمدة(2019-2004)(رسالة ماجستير). كلية الادراة والاقتصاد، العراق: جامعة الأنبار.

ممدوح عطا الله فيحان، و مصطفى شكري نعمان. (كانون الأول, 2021). التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في العراق وأثرها على معدلات التضخم للمدة(2019-2004). مجلة اقتصاديات الاعمال(2)، 85-101.

نزار كاظم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي. (2015). السياسات الاقتصادية- الاطار العام وأثرها على السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Hanif, M., & Arby, M. (2008). Monetary and Fiscal Policy Coordination. *The Journal of National Institute of Management*, 1-12. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/10307

Marszalek, P. (2003). Coordination of monetary and fiscal policy. *The Poznań University of Economics, 3*(2), 41-51.

Stanle, R. (2003). Coordination of economic activity:An example. In *Markets, Games, and Organizations* (pp. 137-162). Berlin: Springer Berlin, Heidelberg.